فئات الخطر والآثار العملية

الأداة 1

فئة الخطر	الأثر العملي
جنائية	**المحاكمة القضائية بشأن تقديم الدعم للجماعات الموصوفة بالإرهابية:** يجعل التعريف واسع النطاق لدعم الإرهاب الذي تبنته بعض الدول هذا خطرًا على المنظمات الإنسانية وموظفيها في حال الاعتقاد بأنهم قدموا الدعم إلى الجماعات الموصوفة بالإرهابية من خلال تنفيذ أنشطة معينة. فعلى سبيل المثال، قضت المحكمة العليا الأمريكية في عام 2010 بتصنيف تدريب أعضاء جماعة موصوفة بالإرهابية على القانون الإنساني الدولي على أنه دعم مادي وبالتالي فهو محظور. **تجريم الموظفين:** يمكن للقوانين الجنائية المصممة لمكافحة الإرهاب تجريم العاملين في المجال الإنساني. وقد يتعرض الموظفون المحليون بشكل خاص للمخاطر بموجب قانون مكافحة الإرهاب الخاص بالدولة المضيفة. وتشمل الجرائم المحتملة التي يمكن أن تنطوي على مسؤولية جنائية التواجد في منطقة نشاط إرهابي محدد، والتمويل غير المباشر للإرهاب، وأشكال واسعة من المشاركة مع الجماعات المحظورة.
أمنية	**انعدام الأمن:** يعد التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بغض النظر عما إذا كانت جماعات موصوفة بالإرهابية، عنصرًا أساسيًا في تأمين الوصول الآمن إلى الأشخاص المحتاجين. ويساعد التعامل أيضًا على إنشاء موافقة وقبول لأنشطة المنظمات الإنسانية، وهو أمر مهم لضمان سلامة الموظفين. ويمكن أن تخلق تدابير مكافحة الإرهاب حالة من الشك لدى المنظمات بشأن ما يعتبر تواصلًا مصرحًا به مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة التي هي أيضًا جماعات موصوفة بالإرهابية. ونتيجة لذلك، تمتنع بعض المنظمات من التعامل مع هذه الجماعات. وينطوي فشل المنظمات في التعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة بسبب مخاوف تتعلق بمكافحة الإرهاب على خطر المفاهيم السلبية للتحيز وعدم الحياد، مما يعرض الموظفين للخطر. وتتعامل منظمات أخرى مع هذه الجماعات ولكنها لا تقدم الدعم والتوجيه للموظفين بشأن كيفية القيام بذلك. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى خلق نهج «لا تسأل ولا تخبر أحد» حيث يشارك الموظفون الميدانيون دون علم الإدارة العليا، ويشعرون بعدم القدرة على مناقشة المعضلات والمخاطر بصراحة.

فئة الخطر	الأثر العملي
تعاقدية	**التأخير:** يمكن أن يؤدي إدراج بنود مكافحة الإرهاب في اتفاقيات المنح إلى تأخير تنفيذ المبادرات الإنسانية في حين تعمل المنظمات مع الجهات المانحة لمحاولة التفاوض على التغييرات أو التماس الوضوح بشأن الصياغة الغامضة. وتزيد حقيقة أن الجهات المانحة لا تبلغ المنظمات دائمًا بشأن إدراجها لبند جديد لمكافحة الإرهاب أو تغيير صياغة بنود موجودة من احتمال حدوث تأخيرات. وقد تتسبب بعض المتطلبات، بما فيها إجراء الفحص و/أو التدقيق في الإجراءات، في تأخير تقديم المساعدة. ويمكن أن تحدث التأخيرات أيضًا نتيجة الحد من المخاطر المتعلقة بالبنوك الذي يحدث عندما ترفض البنوك أو تستغرق وقتًا أطول من المتوقع لتقديم التحويلات إلى المواقع التي تعتبر مرتفعة المخاطر من أجل تقليل تعرضها لتهمة تيسير تمويل الإرهاب. **انخفاض جودة الاستجابة:** قد يقلل الامتثال لمتطلبات الجهات المانحة لمكافحة الإرهاب من جودة استجابة المنظمة من خلال جعلها تختار طرقًا يعتقد أنها أقل خطورة حتى لو كانت أقل ملاءمة وفعالية في سياق معين. **نقل المخاطر إلى الموظفين:** قد تكون العبارات المتعلقة بمكافحة الإرهاب في اتفاقيات المنح غامضة ويصعب تفسيرها. وليس من غير المألوف بالنسبة للمنظمات الإنسانية قبول هذه البنود دون فهم المتطلبات المحددة بشكل كامل. وقد لا يشارك الموظفون المكلفون بتنفيذ مشروع بموجب اتفاقية منحة ما في التفاوض عليه، ولكنهم يتحملون عبء الامتثال للمتطلبات، ولا تقدم المنظمات في العادة التوجيه والدعم اللازمين بشأن كيفية القيام بذلك. **نقل المخاطر إلى الشركاء المحليين:** غالبًا ما تنقل المنظمات غير الحكومية الدولية متطلبات الجهات المانحة لمكافحة الإرهاب إلى الشركاء المحليين في شكل "بنود مضمنة" دون التأكد من فهمهم ما ينطوي عليه التوقيع على البند، أو من أن لديهم الموارد والقدرة على الامتثال. وقد يقبل الشركاء المحليون متطلبات يستحيل عليهم الالتزام بها أو تعريض موظفيهم للخطر نتيجة لذلك. **استحداث سابقة قانونية:** يمكن أن يحدث هذا عند قيام منظمة ما بقبول بنود مكافحة إرهاب معينة تعتبر غير مقبولة عند منظمة أخرى. وقد تختار منظمات أخرى التفاوض على شروط أكثر ملاءمة، ولكن يصبح نفوذها وقدرتها على القيام بذلك محدودة إذا قبلت منظمة أخرى البنود ذاتها. **خسارة التمويل:** رفضت بعض المنظمات التمويل المقدم من الجهات المانحة بسبب عدم يقينها أو عدم رغبتها في قبول شروط تدابير مكافحة الإرهاب المطلوبة منها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تكون النفقة ممنوعة بموجب عقد ما إذا لم تلتزم المنظمة بجميع قوانين الجهة المانحة.
مبادئ إنسانية	**النزاهة المعرضة للخطر:** قد تختار المنظمات عدم تقديم المساعدة في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة والتي هي أيضًا جماعات موصوفة بالإرهابية بغض النظر عن الاحتياجات الإنسانية هناك من أجل تقليل التعرض لمخاطر مكافحة الإرهاب. وهذا يضر بنزاهة استجابتها ويترك السكان المتضررين دون الحصول على المساعدة التي يحتاجون إليها بسبب موقعهم ببساطة. وقد يتسبب عدم اعتبار المنظمة محايدة في تعريض سلامة موظفيها للخطر أيضًا.